الأمم المتحدة

A/S

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.
GENERAL

A/31/431
S/12255
16 December 1976
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH/FRENCH

الجمعية العامة
الدورة الحادية والثلاثون
البند ٣٣ من جدول الأعمال
تنفيذ الاعلان الخاص بتعزيز الأمن الدولي

مجلس الأمن
السنة الحادية والثلاثون

رسالة مؤرخة في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٦ وموجهة الى الأمين العام من ممثلي اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، وبلغاريا ، وبولندا ، وتشيكوسلوفاكيا ، والجمهورية الديمقراطية الألمانية ، ورومانيا ، وهنغاريا لدى الأمم المتحدة

يشرفنا أن نوافيكم طي هذا بنصوص الوثائق التالية التي اعتمدها اجتماع اللجنة السياسية الاستشارية للدول الأطراف في معاهدة وارسو ، الذى انعقد في بوخارست يومي ٢٥ و ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٦ :

- اعلان الدول الأطراف في معاهدة وارسو (المرفق الأول) ؛
- نداء الدول الأطراف في معاهدة وارسو (المرفق الثاني) ؛
- معاهدة (مشروع) (المرفق الثالث) .

وسنكون ممتنين اذا تفضلتم بتعميم هذه النصوص باعتبارها وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة تندرج في البند ٣٣ من جدول الأعمال .

(التوقيع) ميخائيل أ. خارلاموف
السفير فوق العادة والمفوض ،
الممثل الدائم بالنيابة
لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية
لدى الأمم المتحدة

(التوقيع) الكسندر يانكوف
مساعد وزير الخارجية ،
السفير فوق العادة والمفوض ،
الممثل الدائم لجمهورية بلغاريا الشعبية
لدى الأمم المتحدة

(التوقيع) هنريك ياروزيـــك
السفيـــر فـــوق العـادة والمفوض ،
الممثل الدائم لجمهورية بولندا الشعبيـــة
لدى الأمم المتحدة

(التوقيع) بيتـــــر فلوريـــن
مساعد وزير الخارجيـــة ،
السفير فوق العادة والمفوض ،
الممثل الدائم للجمهورية الديمقراطيـــة
الألمانية لدى الأمم المتحدة

(التوقيع) ايمر هوليـــاى
السفير فوق العادة والمفـــوض ،
الممثل الدائم لجمهورية هنغاريا الشعبيـة
لدى الأمم المتحـــدة

(التوقيع) لاد يسلاف سميد
السفيـــر فـــوق العادة والمفـــوض ،
الممثل الدائم لجمهورية تشيكوسلوفياكيـــا
الاشتراكية لدى الأمم المتحـــدة

(التوقيع) ايـــون داتســـو
السفيـــر فـــوق العادة والمفـــوض ،
الممثل الدائم لجمهورية رومانيا الاشتراكية
لدى الأمم المتحدة

المرفق الأول

من أجل آفاق جديدة في الانفراج الدولي ، ومن أجل بناء صرح الأمن وانماء التعاون في اوروبـــا

اعـــــلان صادر عن الدول المشتركة في معاهدة وارسو

قام اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، وجمهورية بلغاريا الشعبية ، والجمهورية البولندية الشعبية ، والجمهورية الاشتراكية التشيكوسلوفاكية ، والجمهورية الديمقراطية الألمانيـــة ، وجمهورية رومانيا الاشتراكية ، والجمهورية الهنغارية الشعبية ، الممثلة في اجتماع اللجنة السياسية الاستشارية للدول المشتركة في معاهدة وارسو ، المعقود ببوخارست في ٢٥ و ٢٦ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٦ ، بدراسة المسائل الجارية المتعلقة بالنضال المستمر من أجل السلم وتعميق الانفراج الدولي ، من أجل بناء صرح الأمن وانماء التعاون في اوروبا .

ويعرب المشتركون في الاجتماع عن ارتياحهم لحدوث تحولات أساسية ايجابية في العلاقـات الدولية في السنوات الاخيرة : فقد بدأت عملية الانفراج الدولي ، واخذ التعايش السلمي فيما بين الدول ، بغض النظر عن نظمها الاجتماعية ، في اثبات وجوده . واتبعت اوروبا وسائل سلمية لتسوية المسائل المعلقة الهامة التي تخلفت عن الحرب العالمية الثانية ، وأصبحت العلاقات فيما بين الدول الاوروبية تقوم أكثر فأكثر على أساس سليم من التعاون على قدم المساواة .

وتلاحظ الدول المشتركة في معاهدة وارسو الدور البالغ الأهمية الذي لعبته في احداث هذه التحولات الايجابية خطوتها وجهودها النشطة ، سواء المشتركة منها أو المنفردة ، وللوثائق التي أقرتها اللجنة السياسية الاستشارية ، بما فيها اعلان بوخارست الصادر في ١٩٦٦ ، ونـــــداء بودابست الصادر في ١٩٦٩ ، واعلان برلين الصادر في ١٩٧٠ ، واعلان براغ الصادر في ١٩٧٢ ، وبلاغ وارسو الصادر في ١٩٧٤ . وشددت هذه الدول أيضا على ماأسهمت به دول أوروبية أخرى ، وبوجه خاص على الدور الذي قامت به جماهير الشعب التي تمثل القوى التقدمية والديمقراطية فـــي القارة الاوروبية . ولقد كان مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ، الذي حضرته ٣٣ دولة أوروبيـــــة ، والولايات المتحدة الأمريكية وكندا ، والذي قامت الدول المشتركة في معاهدة وارسو بدور هام فـــي الدعوة الى عقده وفي المناقشات التي دارت فيه ، حدثا دوليا له أهميته التاريخية .

أولا

تنطلق الدول المشتركة في معاهدة وارسو من أن نتائج مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبـــا تمثل نجاحا مشتركا لجميع الدول المشتركة في المؤتمر ، وانتصارا للمنطق وللواقعية السياسية . وتمثل

المبادئ والاتفاقات التي أقرت في هلسنكي برنامجا واسعا وجليا لتوطيد السلم بشكل متواصل ، وتنطوي على طاقة عظيمة ذات تأثير ايجابي طويل الأجل على العلاقات فيما بين دول القارة الاوروبية . ومن شأن التنفيذ المتواصل لهذه المبادئ والاتفاقات أن يشكل معالم قارة اوروبية جديدة ، قارة يسودها السلم والتآزر .

وقد أعربت جميع الدول المشتركة في مؤتمر عموم اوروبا ، في الوثيقة الختامية للمؤتمر ، عن اقتناعها بضرورة بذل الجهود لجعل الانفراج عملية متواصلة ومتنامية الحيوية ومتعددة الجوانب وشاملة . وكان المؤتمر مرآة عكست التغيرات التي وقعت في اوروبا ، فأكد الحقائق الاقليمية والسياسية التي أرسيت قواعدها في القارة نتيجة لانتصار الشعوب في الحرب التي شنتها ضد الفاشية وما تلت تلك الحرب من تطورات ، ونتيجة لتحقيق ارادة الشعوب في الحياة والتعاون تحت ظلال السلم والأمن .

ولقد تعهدت كل دولة مشتركة في مؤتمر عموم أوروبا بأن ترسي علاقاتها مع الدول المشتركة الاخرى ومع سائر الدول على أساس المبادئ التالية : المساواة في السيادة واحترام الحقوق الملازمة للسيادة ؛ والتخلي عن التهديد باستخدام القوة أو استخدامها ؛ وحرمة الحدود ؛ والتسوية السلمية للقضايا موضع النزاع ؛ وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ؛ واحترام حقوق الانسان وحرياته الأساسية ؛ وتساوي جميع الشعوب في الحقوق وفي حقها في تقرير مصائرها ؛ والتعاون فيما بين الدول ؛ والوفاء بحسن نية بالالتزامات المعقودة وفقا للقانون الدولي . وقد وضعت تفاصيل اتجاهات وأشكال انماء التآزر المتبادل الفوائد وتمت الموافقة عليها .

ولقد أثبت الوقت الذي مر منذ انعقاد مؤتمر عموم أوروبا الطابع البناء للنتائج التي حققها ، وواقعية ترجمتها الى تدابير حية . اذ تمت في اجتماعات ثنائية بين الزعماء السياسيين وزعماء الدول ، وكذلك في اطار مفاوضات ثنائية ومتعددة الأطراف عقدت على مستويات أخرى ، دراسة العديد من المسائل المتعلقة بتنفيذ اتفاقات هلسنكي . ووسع نطاق العادة المتبعة في اجراء المشاورات والاتصالات السياسية مما ساهم في توطيد التفاهم المتبادل فيما بين الدول . وتم التوقيع على وثائق سياسية هامة وأبرمت اتفاقات بشأن تنمية العلاقات الاقتصادية والتقنية والعلمية والثقافية ، وكذلك الاتصالات بين الشعوب ، التي تجعل طابع العلاقات فيما بين الدول يتميز بالتنوع والحيوية . والتزاما بالاتفاقات المتعلقة بالتدابير الرامية الى ايجاد الثقة ، يتم الابلاغ مقدما عن المناورات العسكرية ويدعى مراقبون الى مشاهدة بعض المناورات .

أما الأحزاب السياسية والمنظمات الاجتماعية التقدمية فدائمة الاهتمام بمشاكل الأمن والتعاون في أوروبا . وفي مؤتمر برلين الذي اشترك فيه تسعة وعشرون حزبا من الأحزاب الشيوعية والعمالية في أوروبا ، أكدت هذه الأحزاب عزمها على التضامن لضم صفوف جميع القوى السياسية والاجتماعية في النضال من أجل تنفيذ تدابير ملموسة لتعميق الانفراج ، وتقليص خطر الحرب ، ونزع السلاح ، توطيدا للسلم في القارة الأوروبية .

وبصورة عامة ، فان المناخ السياسي في أوروبا آخذ في التحرر من بقايا " الحرب الباردة " وتحيزاتها . ومع ذلك ، تواجه قضية توطيد السلم في أوروبا ، وتدعيم السلم بوجه عام ، وعملية الانفراج ، هي الأخرى صعوبات خطيرة . فلاتزال هناك قوى رجعية وعسكرية وانتقامية تميل الى خلق حالات نزاع ، وزيادة حدة سباق التسلح ، ومحاولة التشكيك في سيادة الدول وحرمة الحدود القائمة ، وفي امكانية استمرار الانفراج وملاءمته ، مستأنفة الممارسات القديمة للسياسة الامبريالية . ان هذه القوى تحرّض على التدخل في الشؤون الداخلية للدول ، وتريد أن تملي على الشعوب النظام الداخلي المتبع في بلد أو آخر ، محددة الأحزاب السياسية التي تستطيع أو لا تستطيع الاشتراك في النشاط الحكومي . وبدافع من تأثيرها ، تبذل محاولات لتشويه روح الوثيقة الختامية ونصها ، ولتحريف المبادئ والاتفاقات التي تم اقرارها في هلسنكي ، فأخذ التقلب والتناقض يظهران في تنفيذ أحكام الوثيقة الختامية ، وفي اتخاذ الخطوات اللازمة لتحسين الحالة الدولية بشكل دائم .

لقد أثبتت وقائع الحياة أن السلم والأمن في أوروبا توأمان لا ينفصلان في عصرنا هذا ، ولا يمكن أن يكونا مسألة خيار . اذ ليس لسياسة الانفراج بديل منطقي ؛ فهي سياسة تتساوى حاجة جميع الدول اليها ، بغض النظر عن نظمها الاجتماعية . ومن هذا المنطق تمضي الدول المشتركة في معاهد وارسو ، بعزم وبغير هوادة ، في جميع اجراءاتها في مجال السياسة الخارجية .

وحرصا على صون وتدعيم ماتم انجازه ، لابد من جعل الانفراج عملية لا ردة فيها . ويتعين توجيه عناية كبيرة الى الالتزامات التي تم الاضطلاع بها لتعزيز الأمن في أوروبا ؛ ويجب ألا يسمح بتشويه روح هذه الالتزامات أو نصها ، وانما ينبغي احراز تقدم مطرد نحو آفاق جديدة من التفاهم والتآزر ، ويجب أن تتضافر الجهود لالتماس وسائل لازالة الأسباب التي يمكن أن تؤدى الى نشوب نزاع .

ويتطلب هذا أن تقوم جميع الدول التي اشتركت في مؤتمر عموم أوروبا ، تحدوها على الدوام روح المبادئ المتفق عليها في هلسنكي ، بالاشتراك في اتخاذ تدابير للاقلال من احتمالات المواجهة العسكرية ولنزع السلاح في القارة الأوروبية .

وتعتقد الدول المشتركة في معاهدة وارسو أيضا أن التنفيذ الصارم للاتفاق المؤرخ في ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٧١ والذى يقضي بالتخلي عن أية محاولة لتقويض المركز الخاص لبرلين الغربية واستخدام هذه المدينة في أغراض معادية للجمهورية الديمقراطية الالمانية وسائر الدول الاشتراكية ، هو منطلق الزامي لتحويل برلين الغربية خطوة فخطوة الى عامل بنّاء من عوامل التآزر الأوروبي ، ولاعطاء سكانها فرصة للاستفادة من جميع ثمار الانفراج والحياة السلمية . وفي هذا الصدد ، تعلن الدول المشتركة في معاهدة وارسو انها مستعدة لتأييد اقامة علاقات متنوعة مع برلين الغربية وتنميتها .

ويرى المشتركون في اجتماع اللجنة السياسية الاستشارية انه من الضرورى مضاعفة الجهود بغية تسوية مشكلة قبرص على أساس ضمان سيادة جمهورية قبرص واستقلالها ووحدة أراضيها . ويجب أن تسحب جميع القوات الأجنبية من أراضي قبرص ، وأن يكون حل المشاكل الداخلية لهذا البلد على أيدى القبرصيين أنفسهم ، مع المراعاة الواجبة لمصالح كل من الطائفة اليونانية والطائفة التركية .

فانطلاقا من روح ونص الوثيقة الختامية لمؤتمر عموم أوروبا ، لابد وأن تهتم جميع دول أوروبا ، بل وسائر الدول ، بتسوية المشكلة القبرصية بشكل عاجل على هذا الأساس .

وسيساند المشتركون في الاجتماع مايتخذ من خطوات لاقامة علاقات صداقة وتآزر فيما بين الدول في جميع أنحاء أوروبا وفي مختلف أجزائها ، تقوم على حسن الجوار ، لأن ذلك يمثل مساهمة في مساندة القضية العامة لسلم القارة .

وتجدد الدول المشتركة في معاهدة وارسو تأكيد تصميمها على أن تحترم وتنفذ ، دون هوادة جميع أحكام الوثيقة الختامية التي تمثل كلا لا يتجزأ ، مهيبة بجميع الدول الأخرى المشتركة في مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا أن تحذو حذوها .

ولسوف يتيح الاجتماع القادم لممثلي الدول المشتركة في مؤتمر عموم أوروبا الذى سيعقد ببلغراد في ١٩٧٧ فرصة لتبادل الآراء بشأن التجربة الايجابية للتآزر فيما بين الدول في بلوغ الأهداف المحددة في الوثيقة الختامية ، وفي مواصلة تبادل الآراء على مستويات متعددة الأطراف بشأن ماينبغي بذله من جهود جديدة لتعزيز الأمن ولانماء التعاون في أوروبا وبالتالي انماء الانفراج في المستقبل .

وينظر المشتركون في اجتماع اللجنة السياسية الاستشارية بتفاؤل يتسم بالثقة في اطراد التقدم ، الى احتمالات تطور الحالة في أوروبا . وبرغم ماتبديه القوى العسكرية والرجعية من احجام ، فان المشتركين في الاجتماع على امتناع بأن الجهود المشتركة التي تبذلها الدول لبناء قارة أوروبية مسالمة ومحبة للسلم يمكن بل ويجب أن تستمر لما فيه خير جميع الشعوب الاوروبية ، وصالح تهيئة ظروف تكون فيها بمنأى تعرض أمنها للتهديد أو محاولة النيل منه .

ثانيـــا

لا يزال وقف سباق التسلح وتحقيق نزع السلاح ، بدءا بالسلاح النووى، لازالة خطر نشـوب حرب عالمية ، هدف البشرية الأوضح والأكثر الحاحا ، فبدون تحقيقه يستحيل أن تصبح الاتجاهـات الايجابية في تطور العلاقات الدولية أمرا لا رجعة فيه بالفعل ، ويتعذر ضمان استتباب أمن حقيقي .

وتشاطر الدول المشتركة في معاهدة وارسو الشعوب قلقها ازاء استمرار سباق التسلـــح واتساع مداه . ذلك ان موارد هائلة، تستخدم في الاعداد للحرب ، بينما تتزايد القوة التدميريـة لأسلحة الدمار الشامل . وتتركز أقوى ترسانات الأسلحة الحديثة، بما في ذلك الأسلحة النوويـــة وأقوى حشود القوات العسكرية في القارة الأوروبية، ولا تزال القواعد العسكرية الاجنبية قائمة .

وينبغي أن تدرك الشعوب بوضوح ان المسؤول عن ذلك كله هو أكثر دوائر الامبريالية وقـوى الرجعية العالمية عدوانية ، بسياسـتها التي تحفز على سباق التسلح . واذا اضطرت بلداننـــا الى اتخاذ تدابير لتعزيز قواتها المسلحة ، مستخدمة لهذا الغرض موارد هامة من اقتصاداتهـــا الوطنية ، ومن الأهداف الخلاقة لبناء الاشتراكية والشيوعية ، فانها لا تفعل ذلك الا لمصلحة الدفـاع الشامل عن العمل السلمي لشعوبها ، ولكبح قوى التسلط العسكرى والحرب .

ان بلداننا معادية لسباق التسلح عن اقتناع ، وهي تعلن عن رغبتها واستعدادها فـــي التعاون النشط البناء مع جميع الدول لحل هذه المعضلة الكبيرة التي تواجه البشرية . ومن رأينـــا ان هناك منطلقات حقيقية لتخفيض المخزون المتراكم من الأسلحة وتأمين فترة انتقالية لنزع السلاح .

ان هذه المنطلقات تشكل جزءا من الآمال العريضة للشعوب في تحقق السلم، وفـــي تخليص الحياة الدولية من المجابهة العسكرية وخطر الحرب ؛ وهي نفسها جزء من حقائق القـــرن النووى ، حيث يمكن ان يتحول اى نزاع عسكرى الى كارثة نووية ذات نتائج مفجعة، ولهذا ، فـان المراعاة الدقيقة للمعاهدات والاتفاقات السارية ، الرامية الى وقف سباق التسلح والحد من مـدى انتشاره من الأمور ذات الأهمية التي لا تبارى .

وهناك سلسلة كبيرة من مشاكل النضال من اجل تحقيق نزع السلاح وتوطيد الأمن محـــددة في وثائق مؤتمرات الأحزاب الشقيقة لبلداننا ، وفي الوثيقة الختامية لمؤتمر الأحزاب الشيوعية والعمالية في اوروبا . وقد قدمت دول اخرى وكذلك ممثلو مختلف الدوائر الاجتماعية، ايضا اراء بناءة فـــي هذا الصدد . وتتمثل المشكلة الاساسية في الوقت الراهن في وضع المبادرات القائمة موضع التنفيـذ ، واحراز تقدم في التوصل الى اتفاقات دولية فعالة وملزمة في مجال نزع السلاح .

وتشير الدول المشتركة في اجتماع اللجنة السياسية الاستشارية الى حقيقة ان جميـــع المشتركين في مؤتمر عموم اوروبا قد أظهروا اهتمامهم بالجهود الرامية الى تقليص خطر المجابهـــة العسكرية ودعم نزع السلاح ، بهدف استكمال الانفراج السياسي في اوروبا وتدعيم أمنهم . وقد عمدت

الدول المشتركة في معاهدة وارسو أخيرا ، مسترشدة برغبتها في الاسهام في تحقيق هذه المصلحة المشتركة ، الى التقدم بمبادرات جديدة تتعلق بالتقدم في مفاوضات فيينا للخفض المتبادل للقوات العسكرية والاسلحة في أواسط اوروبا . وهي تعلق أهمية كبيرة على هذه المفاوضات ، كما انها على استعداد لبذل المزيد من الجهود الرامية الى وضع صيغة للتفاهم تكون مقبولة بالاجماع . كما انها مقتنعة بأن بلوغ مثل هذا التفاهم ممكن اذا راعى جميع المشتركين في المفاوضات المبدأ المتفق عليه بعدم المساس بأمن أى من الجانبين ، مع مراعاة مصالح الأمن لجميع الدول الأوروبية .

وان المشتركين في اجتماع اللجنة السياسية الاستشارية مصممون على جعل عملية تخفيض القوات المسلحة والاسلحة تكتسب طابعا تدريجيا سواء في وسط اوروبا او في جميع ارجاء اوروبا . وتتعلق المشكلة بالقوات المسلحة الوطنية والقوات الموجودة في أراض أجنبية على السواء .

وتؤيد الدول المشتركة في معاهدة وارسو وقف سباق التسلح النووى ، وتخفيض الأسلحة النووية وتصفيتها ، والحظر الكامل والعام لتجاربها . وهي تؤيد تدعيم نظام منع انتشارها ، في الأحوال التي يكون فيها استخدام الطاقة النووية في الاغراض السلمية ، تحت مراقبة دولية فعالة ، في متناول جميع الدول دون تمييز . وذلك وفقا لقواعد الوكالة الدولية للطاقة الذرية .

وبدافع من التطلع الى خطوة جديدة فعالة لازالة خطر نشوب حرب نووية ، فانها تقترح على جميع الدول الموقعة على الوثيقة الختامية ، اعتماد المعاهدة — الرامية الى احراز هذا الهدف — بشأن عدم كون اى منها البادئة باستخدام الأسلحة النووية ضد الأخرى ، وتعرب عن أملها في ان يلقى هذا الاقتراح القبول والتأييد .

وهي تعتبر التوصل الى تفاهم دولي ضروريا فيما يتعلق بخطر الأسلحة الكيميائية وتدميرها وحظر استحداث أنواع ومنظومات جديدة من أسلحة التدمير الشامل .

وهي تعلق أهمية كبيرة على عقد بعض الاتفاقات بشأن تخفيض القوات المسلحة والأسلحة التقليدية ، وبذل جهود جديدة على المستوى الدولي لازالة القواعد العسكرية من الأراضي الأجنبية ولسحب جميع القوات الاجنبية من أراضي الدول الاخرى ، وانشاء مناطق سلم في جميع المناطق الاقليمية ، وتخفيض الميزانيات العسكرية للدول .

وتؤكد الدول المشتركة في معاهدة وارسو من جديد انها على استعداد للمضي في اجراء مفاوضات بشأن جميع هذه المشاكل في الأمم المتحدة والهيئات الدولية الاخرى . وتعرب هذه الدول عن تأييدها الدعوة لعقد دورة خاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة للنظر في مشاكل نزع السلاح ، بوصف ذلك مرحلة في طريق عقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح .

وقد تتمثل احدى الخطوات الكبرى الى الأمام في العمل من اجل الانفراج الدولي والسلم العام في عقد معاهدة عالمية بشأن عدم اللجوء الى القوة في العلاقات الدولية . وترى الدول المشتركة في معاهدة وارسو ان مشروع هذه المعاهدة الذى قدم الى منظمة الأمم المتحدة لدراسته ،

أساس طيب لتحقيق اتفاق عام . وهـــي على استعداد للاشتراك في مفاوضات حول الأحكـــام الواقعية في مشروع المعاهدة ، وان توقع عليها بالاشتراك مع الدول المهتمة الاخرى .

ان مصلحة تعميق الأوضاع الطبيعية في العلاقات الدولية تدعو الى التغلب على تقســـيم العالم الى كتل عسكرية متعارضة . ويؤكد المشتركون في اللجنة السياسية الاستشارية من جديـــد استعدادهم لحل منظمة حلف وارسو في نفس الوقت الذى يتم فيه حل منظمة حلف شمال الاطلسى ، وكمرحلة أولى لتصفية المنظمتين العسكريتين ، تدعو جميع الدول الى عدم القيام بأى عمل يمكـــن أن يؤدى الى توسيع التجمعات والتحالفات العسكرية السياسية المغلقة القائمة ، أو الى انشـــاء الجديد منها . ويمكن ان يكون من التدابير العملية في هذا الاتجاه الكف المتزامن عن تنفيـــذ المادة ٩ من معاهدة حلف وارسو والمادة ١٠ من معاهدة حلف شمال الاطلسي ، اللتين تسمحان بتوسيع دائرة المشتركين عن طريق انضمام دول جديدة . ان الدول المشتركة في معاهدة وارســـو على استعداد للبدء باجراء مفاوضات وافية تتعلق بهذا الأمر ، وهي في الوقت نفسه ستدرس باهتمام اية مقترحات اخرى بشأن التخفيف التدريجي للمجابهة العسكرية في أوروبا وتقليص خطر نشوب حالات النزاع غير المقصودة .

وفي الوقت نفسه ، فانه طالما ظلت منظمة حلف شمال الاطلسي قائمة وما دامت تعمد الـــى زيادة امكانياتها العسكرية فان الدول المشتركة في حلف وارسو ستتخذ كل التدابير المناسبة داخل نطاق الحلف لتضمن لشعوبها أمنا دائما ومستمرا .

ثالثـــا

تعرب الدول المشتركة في معاهدة وارسو عن ثقتها في أن توسيع نطاق التآزر في كثير من الميادين فيما بين جميع البلدان والشعوب الاوروبية يعد طريقة أكيدة لتوطيد أسس السلم في القارة. وقد تم انجاز الكثير في هذا الاتجاه .

ان مستوى التعاون الاقتصادى اليوم فيما بين دول القارة الاوروبية ، بما فيها الدول ذات النظم الاجتماعية المختلفة ، أعلى من أى وقت مضى . وتؤكد التجربة أن انماء الصلات في ميادين التجارة والصناعة والعلم والتكنولوجيا يتفق مع مصلحة سائر الدول ، لكونه حافزا كبيرا على التقدم الاقتصادى لتحسين الأحوال المعيشية لكل شعب .

غير أن احتمالات التعاون المتبادل الفوائد في هذا الميدان ليست ، بأى حال من الأحوال مطروقة كلها ، في الوقت الحاضر . هذا علاوة على أن ، ثمة محاولات كثيرة لتحويل الصلات الاقتصادية الى أداة للضغط السياسي من جانب بعض الدول على بعضها الآخر . وكذلك فان ابقاء بعض البلدان الرأسمالية على بعض القيود التمييزية التي تفرضها على تجارتها مع البلدان الاشتراكية ، وهي قيود موروثة من عهد " الحرب الباردة " ، يخدم أساسا هذا الهدف . ولابد ، حرصا على الانماء المتواصل لبعض العلاقات الاقتصادية المتسمة بالنفع المتبادل ، من ازالة هذه الحواجز المصطنعة ، ولابد من التخلي كلية عن عوامل الاجحاف . ذلك أن الصك الختامي لمؤتمر عموم اوروبا ، يتضمن اعترافا من جميع الدول الموقعة عليه بما يمكن لتطبيق حكم الدولة الأكثر رعاية أن يتركه من أثر مفيد على انماء التجارة . وتتوقع الشعوب أن يترجم هذا الاعتراف الى تدابير عملية ينبغي الاضطلاع بها على أساس متبادل . كما يجب أن يوضع في الحسبان ما ورد في الصك الختامي من اعتراف بالمشاكل المحددة الناشئة عن اختلاف مستويات الانماء الاقتصادى للبلدان الاوروبية .

ويبدى المشتركون في اجتماع اللجنة السياسية الاستشارية عزمهم الأكيد على الاسهام في الانماء المتواصل للتآزر الطويل الأجل والواسع النطاق مع جميع البلدان المهتمة بالأمر ، سواء كان ذلك بصورة ثنائية أو متعددة الأطراف ، بما في ذلك التآزر ضمن اطر مثل التعاون والتخصص في الانتاج ، والتعاون التقني العلمي ، والمعاملات المتعلقة بالأجور . ذلك أن اقامة علاقات عمل على أساس المساواة في الحقوق بين مجلس التعاضد الاقتصادى والبلدان الاعضاء فيه من جانب ، والمجتمع الاقتصادى الاوروبي والدول الأعضاء فيه من جانب آخر ، من شأنها أن تتفق مع المصالح المتبادلة للطرفين .

وترى الدول المشتركة في معاهدة وارسو أنه من الأهمية بمكان تشجيع العمل على وضع وتنفيذ بعض التدابير الرئيسية ، على مستوى عموم اوروبا ، للتعاون في ميدان حماية البيئة ، والنقل وعلوم الطاقة ، على نحو ما ينتج عن الصك الختامي لمؤتمر عموم اوروبا . ومن المستصوب ، اذا وضعت في الاعتبار الخبرة المكتسبة بالفعل في ميدان التعاون الدولي ، ولاسيما في اللجنة الاقتصادية لاوروبا ، التابعة للأمم المتحدة ، أن تدرس هذه المشاكل ، بصورة عملية وفي أسرع وقت ممكن ، في المؤتمرات الدولية لعموم اوروبا .

وترحب الدول المشتركة في معاهدة وارسو برغبة الاتحاد السوفياتي في أن ينظم مؤتمرا دوليا للطاقة في موسكو ، شريطة أن توافق البلدان المعنية على عقده .

وينطلق المشتركون في اجتماع اللجنة السياسية الاستشارية من كون انماء التعاون الاقتصادي في اوروبا امرا لا يمكن عزله عن الصلات الاقتصادية الموجودة على المستوى العالمي . وهم يدعون الى اقامة العلاقات الاقتصادية الدولية على أسس ديمقراطية عادلة ، وعلى مبدأ الحقوق المتساوية لكافة الدول ، الكبيرة منها والصغيرة ، والاشتراكية والرأسمالية ، والمتقدمة النمو والنامية . وفي هذا الصدد يعلنون تأييدهم لتوجيه برنامج التعاون العالمي الذي تروج له البلدان النامية وغير المنحازة توجيها قائما على مبدأ .

والى جانب التآزر الاقتصادي المتزايد ، تستدعي الحاجة أن يسهم التآزر الأوسع في ميادين الثقافة والعلم والتعليم والاعلام وكذلك الاتصالات فيما بين الشعوب ، في التحسين المتواصل للمناخ السياسي في اوروبا . وقد أسفر اتباع هذه السياسة عن احراز نتائج مفيدة في السنوات الاخيرة . وعلى العموم ، يجرى حاليا بنجاح تنفيذ كل من الاتفاقات التي تضمنها الصك الختامي لمؤتمر عموم اوروبا .

غير أن هناك ، رغم ذلك ، دلائل تشير الى أن قوى معينة تتجه الى استغلال انماء هذه الصلات لاغراض مجافية لقضية التفاهم المتبادل والصداقة بين الشعوب ، وللتدخل في الشؤون الداخلية للدول . وترى الدول المشتركة في معاهدة وارسو أن من الضرورى التأكيد مرة أخرى على أن ذلك طريق لا يتسم ببعد النظر ، وأنها ترفضه رفضا قاطعا .

ويتضمن الصك الختامي لمؤتمر عموم أوروبا امورا عديدة تم التفاهم عليها وتتصل بمجال واسع للتعاون في الشؤون الانسانية على أساس ثنائي أو متعدد الأطراف ، وهو يحدد الشروط اللازمة لتحقيق تلك الامكانيات . والدول الممثلة في مؤتمر اللجنة السياسية الاستشارية مستعدة للاتفاق بشأن الانتفاع المتزايد دوما بهذه الامكانيات والعمل على نمو فعاليتها ، حتى يمكن لكل بلد أن يشارك في تبادل واسع النطاق للقيم الروحية الأصيلة . ولهذا الغرض ، سيكون من المفيد ، في جملة أمور ، تنظيم تدابير معينة على مستوى عموم أوروبا ، بما في ذلك المهرجانات والمسابقات والمعارض وغير ذلك من الأحداث الفنية والثقافية .

ولا بد أيضا من أن تخدم وسائط الاتصال بالجماهير أهداف اطلاع الرأى العام بصورة صحيحة على الاحداث الجارية في العالم ، وعلى مايتم من تقارب الشعوب ، مع عدم السماح باستخدام هذه الوسائل ضد قضية السلم والتعاون في القارة .

ويولي المشتركون في اجتماع اللجنة السياسية الاستشارية اهتماما كبيرا لحل المشاكل الانسانية انطلاقا من مبادئ النزعة الانسانية الاشتراكية ، ويعتقدون بأن مما له أهميته اتخاذ تدابير تضمن لجميع سكان القارة أحوالا معيشية وظروف عمل كريمة ، والقضاء على البطالة ، وحرية التمتع بمنجزات العلم والتكنولوجيا والحضارة .

ان أواصر وثيقة تربط مابين بناء صرح الأمن الاوروبي وآمال الشعوب في أن تكون الاجيال المقبلة قادرة على العيش والتطور في مناخ يسوده السلم والتعاون ، وفي أن تثبت على نحو تام قواها وطاقاتها الخلاقة ولهذا السبب فان من المطلوب من الجيل الصاعد أن يشارك بصورة مباشرة وواعية في تعزيز وتنفيذ البرامج التي من شأنها أن تسهم في اشراب الشباب روح مثل الانسانية والسلم والتقدم .

ان الكثير يمكن تحقيقه اذا توفرت النوايا الحسنة واتبع نهج قائم على أساس المساواة في الحقوق . وسيكون لجميع مبادرات الدول الأخرى ، الرامية حقا الى خدمة التفاهم المتبادل والصداقة بين الشعوب ، وقع مؤيد في صفوف الدول المشتركة في معاهدة وارسو .

رابعا

يبدى المشتركون في اجتماع اللجنة السياسية الاستشارية ارتياحهم العميق لنماء التعاون على جميع المستويات فيما بين البلدان الاشتراكية التي يمثلونها . فالعلاقات فيما بين هذه البلدان ، وهي علاقات أخوة متبادلة ، لا تتعارض ، بحكم طبيعتها الاجتماعية ـ السياسية وبحكم أهدافها ومضامينها ، مع علاقاتها بغيرها من دول اوروبا . وكما أثبتت تجربة مؤتمر عموم اوروبا ، فان مثل هذا التآزر بينها يتفق اتفاقا تاما مع مصالح تعزيز السلم في جميع أنحاء القارة الاوروبية . فهو عامل يحفز التعاون الاوروبي العام في تعزيز السلم والأمن وينمي الاقتصاد والثقافة ، ويثرى الشعوب روحيا .

ان البلدان المشتركة في معاهدة وارسو ، والموحدة في ظل النظام الاشتراكي وبالالتزام بقضية السلم والديمقراطية والاستقلال الوطني ، تعيد اعلان عزمها على تعزيز التعاون باستمرار فيما بينها على أساس مبادئ الماركسية ـ اللينينية والتضامن الدولي ، واحترام المساواة في الحقوق والسيادة لكل دولة ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ، والمساعدة الاخوية المتبادلة .

وان الدول المشتركة في اجتماع اللجنة السياسية الاستشارية قد عزمت على أن تقوم أيضا بما يلي :

ـ مواصلة التآزر الفعال وتوسيع نطاقه فيما يتعلق بمشاكل تعزيز السلم في اوروبا والسلم العام ، الأمر الذى سيخدمه بصفة خاصة القرار المتخذ في هذا الاجتماع بشأن انشاء لجنة لوزراء الخارجية وللأمانة المشتركة للجنة السياسية الاستشارية لمعاهدة وارسو ؛

ـ تعزيز الصلات السياسية مع الشعوب الشقيقة ، وكذلك الاستمرار في تنظيم اجتماعات استشارية للبرلمانيين وممثلي الرأى العام لمناقشة القضايا الرئيسية في الحياة الدولية ؛

ـ توسيع نطاق الاعلام المتبادل وتبادل الخبرات بشأن بناء الاشتراكية والشيوعية ، وتعزيز انماء الاتصالات بين المنظمات الحكومية والجماهيرية ، والتجمعات العمالية ؛

- انماء التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف في جميع مجالات الاقتصاد ، والانتفاع بالمكاسب التي يحققها التقدم التقني والعلمي من أجل النمو المتواصل للرفاه المادى والروحي لشعوبها ، والاسهام ، جنبا الى جنب مع غيرها من البلدان الأعضاء في مجلس التعاضد الاقتصادى ، في تنفيذ البرنامج المتشعب على أتم نحو ممكن ، وتنفيذ مقررات الدورة الثلاثين لمجلس التعاضد الاقتصادى بشأن الاشتراك في وضع وتنفيذ البرامج الخاصة الطويلة الأجل . ومن المظاهر البارزة للمستوى العالي من التآزر في العلم والتكنولوجيا الرحلات الفضائية المشتركة المقرر أن يقوم بها في الفترة ١٩٧٨ - ١٩٨٣ ملاحو فضائيون من البلدان الاشتراكية داخل مركبات ومحطات فضائية سوفياتية ؛

- تعزيز التعاون في ميدان الثقافة ، وتبادل الاصول الادبية والفنية ، واقامة الاتصالات فيما بين اتحادات الفنانين المبدعين ، وتوأمة المناطق والمدن ، للحفز على زيادة العلاقات السياحية والاتصالات بين المواطنين .

ويعلن المشتركون في اجتماع اللجنة السياسية الاستشارية أن بلدانهم ، كلا على حدة ، قد عقدت العزم على تعزيز الصداقة والتآزر على كافة المستويات على أساس المساواة في الحقوق مع الدول الاشتراكية غير المشتركة في معاهدة وارسو . وقد أعربوا عن ايمانهم العميق بأن تضامن جميع البلدان الاشتراكية يوافق مصالح كل بلد منها ، ومصالح النظام الاشتراكي العالمي في مجموعه ، ومصالح السلم والتقدم عامة .

خامسا

وقامت كذلك وفود اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، وجمهورية بلغاريا الشعبية ، وجمهورية بولندا الشعبية ، والجمهورية الاشتراكية التشيكوسلوفاكية ، والجمهورية الديمقراطية الالمانية ، وجمهورية رومانيا الاشتراكية ، والجمهورية الهنغارية الشعبية ، بتبادل الآراء حول القضايا الدولية الأخرى ذات الاهتمام المشترك .

وحيّت هذه الوفود الانتصارات التاريخية التي أحرزتها شعوب الهند الصينية . ويعرب المشتركون في الاجتماع عن ارتياحهم لكون فيتنام الاشتراكية الموحدة ، ومعها الدول الشقيقة الاخرى ، تقدم اسهاما هاما في كفاح الشعوب من أجل الحرية والاستقلال في القارة الآسيوية وفي جميع أنحاء العالم ، ويرحبون بقيام جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية التي شرعت في وضع أساس لمجتمع اشتراكي ، وبقيام كمبوتشيا الديمقراطية .

وتؤيد الدول الممثلة في الاجتماع مسيرة جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية نحو توحيد البلد توحيدا سلميا وديمقراطيا دون أي تدخل خارجي ، وتؤيد المطالبة بانسحاب كافة القوات الاجنبية من كوريا الجنوبية .

وشدد المشتركون في الاجتماع على عزم بلدانهم الراسخ على مواصلة انماء التآزر في شتى الميادين وعلى تعاضدها تعاضد الرفاق مع الدول الفتية ذات الاتجاه الاشتراكي . ورغم جميع الاختلافات المحتمل ظهورها لدى اختيار أشكال بناء المجتمع الجديد ، تظل البلدان الاشتراكية والدول ذات الاتجاه الاشتراكي حليفين طبيعيين في النضال من أجل سلم الشعوب وأمنها .

وأبرز ، بشعور من الارتياح ، ما للبلدان النامية في آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية من دور متزايد في الشؤون العالمية . وقد أثبت المؤتمر الخامس لرؤساء دول أو حكومات البلدان غير المنحازة المنعقد في كولومبو ، مرة أخرى الدور الايجابي لتلك البلدان في الحياة الدولية . ولدى الدول الممثلة في هذا الاجتماع عزم راسخ على تعزيز التعاون مع تلك البلدان في النضال ضد الامبريالية والاستعمار والاستعمار الجديد ، ترسيخا للاستقلال الوطني ، وتوطيدا لدعائم السلم والتقدم الاجتماعي .

وتعيد الدول الممثلة في هذا الاجتماع تأكيد مؤازرتها لكفاح الدول والشعوب العربية من أجل ايجاد تسوية سياسية عادلة للنزاع في الشرق الاوسط . وقد استقر رأيها بالاجماع على أن مثل هذه التسوية تستلزم انسحاب جميع القوات الاسرائيلية من الأراضي العربية المحتلة في عام ١٩٦٧ ، وأعمال حقوق الشعب العربي الفلسطيني غير القابل للتصرف ، بما في ذلك حقه في اقامة دولة خاصة به ، وكفالة حق الوجود المستقل لجميع الدول المشتركة في النزاع ، بما فيها اسرائيل ، وانهاء حالة الحرب بين الدول العربية المعنية واسرائيل . وتلك هي القضايا التي يجب أن تشكل جدول أعمال مؤتمر جنيف للسلام في الشرق الأوسط ، الذي ينبغي أن يستأنف أعماله في أقرب وقت ممكن باشتراك

منظمة التحرير الفلسطينية . فالنزاع في الشرق الاوسط يمكن ، بل ويجب ،أن يسوى ؛ وذلك أمر ضرورى لمصلحة جميع شعوب المنطقة ، ومصلحة السلم العام .

ويدعو المشتركون في الاجتماع بحزم الى اعادة الحالة في لبنان الى سويتها دون ابطاء ، وقيام اللبنانيين أنفسهم بتسوية كافة مشاكل بلدهم الداخلية سلميا ، دون تدخل خارجي ، ومع المراعاة الواجبة للحقوق والمصالح المشروعة لحركة المقاومة الفلسطينية التي تمثلها منظمة التحرير الفلسطينية .

وهم يؤكدون من جديد ، بالنيابة عن دولهم وشعوبهم ، استعدادهم لأن يمنحوا ، في المستقبل ، أيضا التأييد والمساعدة لشعوب زمبابوى وناميبيا وافريقيا الجنوبية في نضالها الايثارى ضد النظم العنصرية ، وضد الفصل العنصرى ، ومؤامرات الاستعمار الجديد ، تنفيذا لقرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالقضاء على الاستعمار والعنصرية .

وجنبا الى جنب مع جميع قوى البشرية التقدمية ، ترفع الدول الاشتراكية صوتها تأييدا للنضال البطولي للشعب الشيلي من أجل اعادة اقرار النظام القانوني الدستورى في شيلي ، ومن أجل اطلاق سراح أحد أبناء الشعب الشيلي البارزين ، وهو لويس كورفالان ، وغيره من المعتقلين السياسيين .

ويشير المشتركون في الاجتماع الى ما لحركة الدابقة العاملة الدولية وسائر القوى الاجتماعية ، في النضال من أجل السلم والأمن الدولي من دور عظيم . ويؤكدون من جديد استعدادهم للتعاون مع جميع الحركات التقدمية والديمقراطية ، وجميع القوى المحبة للسلام ، من أجل اقامة سلم دائم في أوروبا وفي العالم .

ان اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، وجمهورية بلغاريا الشعبية ، وجمهورية بولندا الشعبية ، والجمهورية الاشتراكية التشيكوسلوفاكية ، والجمهورية الديمقراطية الألمانية ، وجمهورية رومانيا الاشتراكية ، والجمهورية الهنغارية الشعبية ، تعلن ما يلي ؛

أن من الضرورى مضاعفة الجهود ، بكافة الوسائل ، في النضال من أجل تعميق الانفراج الدولي ، والقضاء كلية على مخلفات الحرب الباردة ، وتعزيز السلم وانماء التعاون الدولي .

وأنه ، من أجل تحقيق مزيد من النجاح في تنفيذ هذه المهام التاريخية ، ينبغي أن تتخذ تدابير متواصلة من جانب جميع الدول ، وجميع القوى السياسية والاجتماعية ، التي تعي مسؤوليتها تجاه الأجيال الحاضرة والمقبلة .

وأن جميع من يرغبون حقا في الاشتراك في التخطيط لتلك التدابير وتنفيذها سيجدون البلدان الاشتراكية وشعوبها حليفا مخلصا يمكن الاعتماد عليه .

عن اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية

ل . أ . بريجينيف

الأمين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي للاتحاد السوفياتي

عن جمهورية بلغاريا الشعبية

تودور جيفكوف

الأمين الاول للجنة المركزية للحزب الشيوعي البلغاري،
ورئيس مجلس الدولة لجمهورية بلغاريا الشعبية

عن جمهورية بولندا الشعبية

ادفارد غيريك

الأمين الأول للجنة المركزية لحزب العمال البولندي المتحد

عن الجمهورية الاشتراكية التشيكوسلوفاكية

غوستاف هوساك

الأمين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي لتشيكوسلوفاكيا ،
ورئيس الجمهورية الاشتراكية التشيكوسلوفاكية

عن الجمهورية الديمقراطية الالمانية

ايريك هونيكر

الأمين العام للجنة المركزية لحزب الوحدة الاشتراكي لالمانيا
ورئيس مجلس الدولة للجمهورية الديمقراطية الالمانية

عن جمهورية رومانيا الاشتراكية

نيكولاي تشاوسيسكو

الأمين العام للحزب الشيوعي الروماني
ورئيس جمهورية رومانيا الاشتراكية

عن الجمهورية الهنغارية الشعبيـــــــة

يانوش كـــــادار

الأمين الأول للجنة المركزية لحزب العمال الاشتراكي الهنغاري.

بوخارست ، في ٢٦ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٦ .

المرفق الثانـــي

نداء صادر عن الدول المشتركة في معاهدة وارسو

نظر قادة الدول المشتركة في معاهدة وارسو ، الذين اشتركوا في اجتماع اللجنة السياسية الاستشارية المعقود في بوخارست في ٢٥ و ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٦ ، في مسائل اتقاء الحرب وتعميق الانفراج الدولي ، والنضال من أجل توطيد الأمن وانماء التعاون المتبادل الفوائد في أوروبا .

وقد بيّنوا أن الفترة التي انقضت منذ عقد مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا أثبتت ما للنتائج التي تمخض عنها المؤتمر والالتزامات التي تعهد بها المشتركون بموجب الصك الختامي من دلالة ايجابية عظيمة .

وبالمثل ، فانهم ، اذ يرون أن الحياة تتطلب بذل المزيد من الجهود الجبارة الرامية الى توطيد السلم في أوروبا وفي جميع أنحاء العالم ، واذ يعربون عن تصميمهم على العمل بصورة هادفة وفقا لهذه السياسة ــ التي بيّنتها الدول المشتركة في معاهدة وارسو في الاعلان الخاص ــ فقد خلصوا الى نتيجة مؤداها أن تحقيق الأهداف المقصودة سيستلزم أن تتعهد جميع الدول الموقعة على الصك الختامي بألا تكون أول من يستخدم الأسلحة النووية ضد بعضها بعضا .

وان الدول المشتركة في معاهدة وارسو ــ اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، وجمهورية بلغاريا الشعبية ، وجمهورية بولندا الشعبية ، والجمهورية الاشتراكية التشيكوسلوفاكية ، والجمهورية الديمقراطية الألمانية ، وجمهورية رومانيا الاشتراكية ، وجمهورية هنغاريا الشعبية ــ باتفاق عام فيما بينها ، تعرض في هذا النداء على جميع الدول الأخرى التي اشتركت في مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ، مشروع معاهدة ذات صلة بالأمر لتنظر فيه .

اعتمد في بوخارست في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٦ ، في اجتماع اللجنة السياسية الاستشارية للدول المشتركة في معاهدة وارسو .

المرفق الثالث

مشروع معاهدة

ان الدول المشتركة في مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ، والمسماة فيما يلي بالأطراف المتعاقدة السامية ، اذ تستلهم بأهداف وأحكام الصك الختامي لهذا المؤتمر ؛

واذ ترغب في الاضطلاع بتدابير مشتركة جديدة تستهدف تعزيز الثقة فيما بينها ، بقصد اضعاف المجابهة العسكرية ، والاسهام في نزع السلاح ؛

واذ تبدي استعدادها للعمل وفقا لمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه ؛

وتصميما منها على عدم السماح لأي منها باستخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضد الأخرى ؛

واذ تعتزم الاسهام في تقليص خطر نشوب حرب نووية في أوروبا وفي العالم أجمع تتعهد بما يلي

المادة الأولى

ألا تكون أول من يستخدم الأسلحة النووية ضد بعضها بعضا سواء في البر أو البحر أو الجو أو الفضاء الخارجي .

المادة الثانية

لا يشمل الالتزام الذي تتوخاه المادة الأولى أراضي هذه الدول فحسب بل وكذلك قواتها المسلحة ، بغض النظر عن المنطقة الاقليمية من الأرض التي قد تكون موجودة فيها .

المادة الثالثة

يكون ابرام هذه المعاهدة لفترة غير محددة .

المادة الرابعة

يظل باب التوقيع على المعاهدة مفتوحا أمام أية دولة وقعت بتاريخ ١ آب/أغسطس ١٩٧٥ في هلسنكي ، على الصك الختامي لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا .

المادة الخامسة

١ — تقدّم هذه المعاهدة الى الدول الموقعة للتصديق عليها . وتودع وثائق التصديق لدى حكومة . . . بوصفها الحكومة الوديعة .

٢ — يبدأ نفاذ هذه المعاهدة بالنسبة الى كل طرف من الأطراف المتعاقدة فور ايداعها وثائق التصديق .

المادة السادسة

١ — تودع هذه المعاهدة ، التي تتساوى صحة نصوصها بالاسبانية والألمانية والانكليزية والايطالية والروسية والفرنسية ، لدى حكومة . . .

٢ — تسجل المعاهدة وفقا للمادة ١٠٢ من ميثاق منظمة الأمم المتحدة .

— — — — —